

Document: EB 2007/91/R.26/Rev.1
Agenda: 10(d)(i)
Date: 12 September 2007
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترن تقديمها إلى
جمهورية السلفادور من أجل

مشروع التنمية والتحديث الريفيين
للأقاليم الوسطى وشبه الوسطى

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11-12 سبتمبر/أيلول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معرضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجّه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Enrique Murgua Oropeza

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2341

البريد الإلكتروني: e.murgua@ifad.org

أما بالنسبة لاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

ii	توصية بالموافقة
iii	خريطة منطقة المشروع
iv	موجز القرض
1	أولاً - المشروع
1	ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع
1	باء - التمويل المقترن
2	جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة
3	DAL - الأهداف الإنمائية
4	هاء - التنسيق والموازنة
4	واو - المكونات وفئات النفقات
4	زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات
5	حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية
6	طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق
6	ياء - المخاطر الرئيسية
7	كاف - الاستدامة
7	ثانياً - الوثائق القانونية والسدن القانوني
7	ثالثاً - التوصية

الملحق

الضمادات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

الذيل

- الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية
- الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

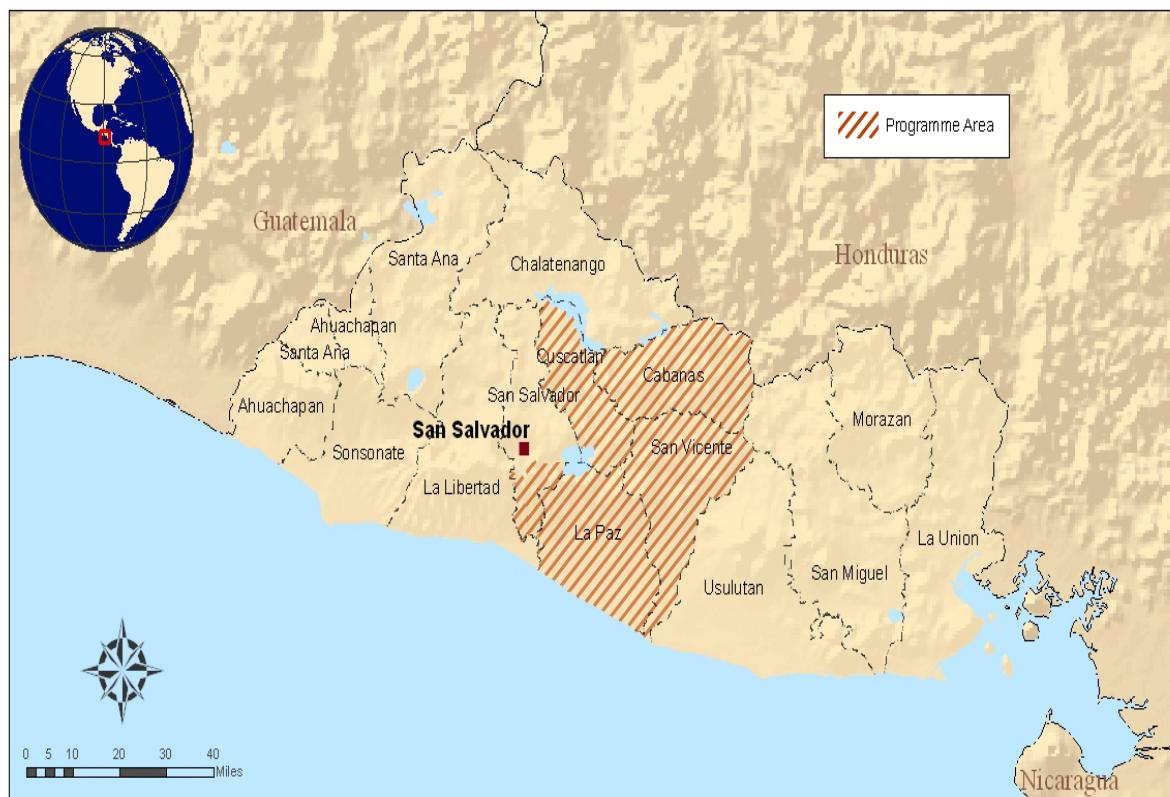
المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترن تقديمها إلى جمهورية السلفادور من أجل مشروع التنمية والتحديث الريفيين للأقاليم الوسطى وشبه الوسطى، على النحو الوارد في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

السلفادور

مشروع التنمية والتحديث الريفيين للأقاليم الوسطى وشبة الوسطى

تقرير رئيس الصندوق



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.
الخريطة من وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية



جمهورية السلفادور

مشروع التنمية والتحديث الريفيين للأقاليم الوسطى وشبه الوسطى

موجز القرض

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المُبادرة:
جمهورية السلفادور	المقرض:
وزارة الزراعة	الوكالة المنفذة:
20.07 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للمشروع:
بما لا يتجاوز 9.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.56 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة قرض الصندوق:
18 سنة، بما فيها فترة سماح مدتها 5 سنوات، بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري في السنة، كما يقرر الصندوق سنوياً	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
4.47 مليون دولار أمريكي	مساهمة المقرض:
1.04 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	المؤسسة المتعاونة:

قرض المقترن تقديمها إلى جمهورية السلفادور من أجل مشروع التنمية والتحديث الريفيين للأقاليم الوسطى وشبه الوسطى

أولاً - المشروع

الف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

-1 سيعزز المشروع نطاق حضور الصندوق من مشاريع تنمية وإنعاش مناطق خاصة إلى نهج تنمية ريفية وطنية. وسيشتمل على استراتيجية تدخل مزدوج: "التمويل في التنمية" و "التحديث الريفي"، وفقاً لمستوى التنمية الذي تحقق في المناطق المختلفة من الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى. ويركز المشروع على تنمية رأس المال البشري والاجتماعي، وعلى تعزيز التخطيط المحلي والمنظمات الاقتصادية لقراء الريف. وهو يدعم نشاء وتوحيد المؤسسات التجارية الريفية والمؤسسات الصغرى (الزراعية وغير الزراعية) من منظور سلسلة القيمة وتسهيلات الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

باء - التمويل المقترن

الشروط والأوضاع

من المقترن أن يقدم الصندوق فرضاً إلى جمهورية السلفادور بما لا يتجاوز 9.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.56 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط عادلة للمساعدة في تمويل مشروع التنمية والتحديث الريفيين للأقاليم الوسطى وشبه الوسطى. ووفقاً للفرقة 32 (و) من سياسات ومعايير الإقراض في الصندوق التي ستنظم أيضاً مبالغ السداد، سيكون أجل القرض 18 عاماً اعتباراً من تاريخ الإعلان عن نفاذ القرض، على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2029. وتشمل تلك المدة فترة سماح مدتها خمس سنوات اعتباراً من تاريخ النفاذ، وأن يتحمل رسم خدمة بما يعادل سعر الفائدة الإشاري في السنة كما يحدده الصندوق سنوياً.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

-3 تبلغ المخصصات السنوية التي حدّدت للسلفادور في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، 14.7 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007-2009، بناءً على أساس تحسّن أرقام التقييم السنوية باستمرار.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

-4 تتمتع السلفادور بقدرة على استيعاب القرض المقترن وخدمته. وبينما يمكن تصنيف قدرة الحكومة على خدمة دين البلد بأنها مرضية، ينبغي أن يراعي الصندوق الحجم الكبير والزيادة السريعة في الدين الخارجي للسلفادور خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلاوة على ذلك فإن القوانين الوطنية السارية في السلفادور تحظر الالتزام بأي أموال إلا بعد الموافقة على القرض وتوقيعه والتصديق عليه من الجمعية الوطنية. وبالنظر إلى أن عملية الميزنة تبدأ قبل سنة واحدة فإن فترة السماح لمدة ثلاثة سنوات بداية من

تاريخ موافقة المجلس التنفيذي قد لا تكون كافية لإدراج الأموال الضرورية لسداد القرض في الميزانية الوطنية. وقد تلقت السلفادور سبعة قروض من الصندوق ووُفق عليها في الفترة الممتدة من عام 1984 إلى عام 2005، وبلغ مجموعها 69 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بلغ متوسط حجم القرض 9.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). ويوجد قرضان جاريان من هذه القروض بينما وقع أحدث القروض (القرض 666-SV لمشروع التنمية الريفية والتحديث في الإقليم الشرقي)، الذي تمت الموافقة عليه في شهر أبريل/نيسان 2005، وتم توقيعه في 22 يناير/كانون الثاني 2007 وتم تقديمها إلى الجمعية الوطنية للتصديق عليه. ويتمتع البلد بسجل مرض في السداد.

تدفق الأموال

- 5 ستوضع حصيلة القرض، بناءً على طلب الوكالة المنفذة، في حساب خاص في البنك المركزي للسلفادور وستوجه إلى حساب المشروع لدفع نفقات الأنشطة اليومية، وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية.

ترتيبات الإشراف

- 6 سيديرُ القرض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره المؤسسة المتعاونة.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

- 7 لا توجد أي استثناءات.

التسفير

-8 سيتم تعزيز تسخير قرض الصندوق بما يلي: (i) مراجعة حسابات سنوية مستقلة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، والمبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات الصندوق؛ (ii) اتفاقية إدارة خدمات بين الحكومة ومنظمة دولية في السلفادور؛ (iii) مراقبة اجتماعية أساسية لاستعمال الأموال المخصصة للمجموعات المستفيدة، والمشاركة المباشرة لممثليهم في لجنة برلمجة الأنشطة السنوية وللجنة اتخاذ القرارات.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

-9 تتتألف المجموعة المستهدفة من: سكان المجتمعات المحلية الفقيرة المشغلة في الزراعة الأسرية على نطاق صغير للاستهلاك وأو الأسواق المحلية، والمزارعين الذين لا أرض لهم والعمال الزراعيين، وأصحاب المحال التجارية الصغيرة والمؤسسات الصغرى (الزراعة وغير الزراعية)؛ والنساء الريفيات والشباب الريفيين؛ والسكان المهمشين الذين لديهم تقاليد ثقافية أصلية واضحة. وقدّ عدد المستفيدين استفادة مباشرة من المشروع بـ 33 000 نسمة؛ والمستفيدين استفادة غير مباشرة بـ 600 41 نسمة.

نهج الاستهداف

-10 سيصل المستفيدون استفادة مباشرة إلى المشروع بواسطة منظمات موجودة أو يعززها المشروع. وستكون أنشطة المشروع في مناطق ذات أولوية تواجه فقرًا مدقعًا وانجرافًا حادًا للتربة، وفي مجتمعات محلية يوجد فيها سكان مهمشون ولهم تقاليد أصلية واضحة (الشمول في التنمية). وسوف تستهدف استثمارات

المشروع أيضاً، بموجب استراتيجية التدخل المزدوج، مناطق أكثر تقدماً استفادت من مشاريع سابقة للصندوق وتلمس توحيداً لمحال تجارية صغيرة ومؤسسات صغرى (التحديث الريفي).

المشاركة

-11 سيشارك المستفيدين في التشخيص الشاركي والخطيط الاستراتيجي على الصعيد المحلي وعلى مستوى البلديات ومستوى المؤسسات الصغرى. ويهدف المشروع إلى دعم المجتمعات المحلية والرابطات ذات المصالح الاقتصادية في تعزيز قدراتها على التفاوض مع الحكومة. وستوضع آليات تغذية راجعة مع المجموعات المستهدفة المنظمة. وسيشارك ممثلو المستفيدين في اللجنة التوجيهية للمشروع وفي نظام الرصد والتقييم كجزء من نظام اجتماعي منهجي للتقييم.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

-12 يشمل المشروع ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: (i) تنمية قاعدة موارد رأس المال البشري والاجتماعي بتعزيز القدرات الفعالة للمجتمعات المحلية الريفية ورابطات المنتجين وجمعيات التنمية المجتمعية والجمعيات التعاونية ومقدمي الخدمات القطاعية، التنظيمية منها والإدارية والمتعلقة باتخاذ القرارات؛ (ii) تحويل أنشطة الكفاف الزراعية وغير الزراعية إلى أعمال تجارية ريفية ومؤسسات صغرى مربحة، موجهة نحو السوق، و تعمل في الأسواق المحلية والخارجية، وهي مدرومة بمساعدة تقنية متخصصة ومتصلة بالأعمال التجارية، وموارد صناديق استثمارية مشاركة ومنافسة، والحصول على خدمات مالية؛ (iii) إصلاح المناطق المتدورة بيئياً بواسطة إدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة، ومؤسسة التخطيط الإقليمي في مستجمعات مياه صغيرة مختارة.

الأهداف السياسية والمؤسسية

-13 يتلمس المشروع، من زاوية البرنامج القطري، تسهيل التنسق بين مشاريع وبرامج التنمية الريفية والموافقة بين استراتيجيات التدخل لمكافحة الفقر بواسطة: (i) توحيد الهيكل الوطني للتنمية الريفية بدءاً بمكتب تنسيق المشاريع في وزارة الزراعة؛ (ii) صياغة برنامج وطني للتنمية الريفية يتوقع أن يقوم فيه الصندوق بدور ما. وسيتمثل محور مركزي لهذه الاستراتيجية في إعادة تشغيل المنتدى الوطني للتنمية الريفية، بمشاركة الحكومة والمجتمع المدني ووكالات التعاون الدولي.

المواعنة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

-14 ستكتسب المجموعات المستهدفة – بواسطة المشروع، وعلى نحو يتحقق مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2001 والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 – إمكانيات أوسع للحصول على ما يلي، في جملة أمور أخرى: (i) تكنولوجيات للزراعة المستدامة، بواسطة خدمات ابتكارية لدعم الإنتاج تصل بين المستفيدين المنظمين ومقدمي الخدمات التقنية وبين أصحاب الأرضي والمستأجرين بموجب اتفاقيات لحفظ التربة تكون ذات منفعة متبادلة؛ (ii) الأسواق الوطنية والإقليمية في سياق الفرص التي يتتيحها تحرير التجارة والتهديدات التي يشكلها.

هاء - التنسيق والموازنة

الموازنة مع الأولويات الوطنية

-15 التنموية الريفية والحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية هي الأولويات المعلنة للحكومة، كما هي مبينة في الخطة الوطنية الحكومية للبلد 2004-2009. والأهداف الرئيسية هي: (i) القضاء على الجوع والفقر المدفعة في المناطق الريفية؛ (ii) تنمية قطاع زراعي موجه نحو التصدير، ومنوّع، وقدر على المنافسة، ومربح؛ (iii) عكس اتجاه تدهور الموارد الطبيعية.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

-16 تتالف المبادرات المتوازية الرئيسية للشركاء الإنمائيين من: مشاريع إدارة البنك الدولي للأراضي، والمناطق المحمية، والخدمات البيئية؛ وبرنامج مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لإعادة تصنيف الأعمال الزراعية المستقلة. وتدعم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، جميعها مشاريع ابتكارية في مناطق مختارة من البلد يمكنها أن تقدم أوجهًا تكميلية وخبرات تبادل مع المشروع المقترن، بما في ذلك التخطيط الشاركي لمستجمعات المياه الصغيرة ودعم خطة الأعمال التجارية/تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

-17 يتكون المشروع من خمسة مكونات هي: (i) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي (10 في المائة من التكالفة الأساسية)؛ (ii) الإنتاج المستدام وإصلاح الموارد الطبيعية وإدارتها (23 في المائة)؛ (iii) تنمية مؤسسات الأعمال التجارية والريفية الصغيرة (22 في المائة)؛ (iv) الخدمات المالية الريفية (25 في المائة)؛ (v) تنسيق المشروع وتعزيز مؤسساته للتنمية الريفية (20 في المائة).

فئات النفقات

-18 توجد ست فئات من النفقات، هي: (i) المعدات والمركبات (2 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) التدريب (6 في المائة)؛ (iii) عقود الخدمات التقنية وغير التقنية (21 في المائة)؛ (iv) الصناديق الاستثمارية للتنمية والتحديث الريفيين (28 في المائة)؛ (v) صندوق الأمانات للوساطة المالية الريفية (17 في المائة)؛ (vi) تكاليف التشغيل (26 في المائة).

زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

-19 يتتألف شركاء التنفيذ الرئيسيون من: البلديات المعنية بالمشاريع التجريبية المحلية/تخطيط مستجمعات المياه الصغيرة وتشجيع التنمية؛ ومؤسسات السكان المستهدفين، بما في ذلك المنظمات التي تقدم الخدمات التقنية في الميدان؛ والمصارف والوسطاء الماليون الريفيون ككيانات مشاركة في التنفيذ؛ والمؤسسات الحكومية

والكيانات الخاصة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في مهام محددة، كالتعليم البيئي وتشجيع الصادرات، إلخ.

مسؤوليات التنفيذ

-20 ستتولى إدارة المشروع وحدة إدارة المشروع ومكتب تنسيق المشاريع التابع للوزارة، الذي سيتلقى دعماً أولياً سيتم تحويله إلى مديرية عامة للتنمية الريفية. وستقدم لجنة توجيهية للمشروع الإرشاد السياسي والاستراتيجي والإداري.

دور المساعدة التقنية

-21 سيكتسب المستفيدين القدرات التنظيمية والتنفيذية الالازمة للحصول على الميزات الفعالة لموارد المشروع وفرصه في سياق التعلم اليومي من خلال العمل. وسيقدم المشروع الدعم التقني اللازم تجاه هذا النهج في التنفيذ والتمكين.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

-22 سيحتاج المشروع، بالإضافة إلى اتفاقية القرض، إلى ضمان اتفاقيات التنفيذ التالية: (i) اتفاقية إدارة خدمات يتم التفاوض بشأنها مع وكالة دولية؛ (ii) لوائح تشغيلية لصناديق الاستثمار في التنمية والتحديث الريفيين؛ (iii) تعديل الاتفاقية لتنظيم حساب أمانة مشروع التنمية الريفية للمنطقة الوسطى-المراحل الثانية، وتكييفه مع المشروع المقترن.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملزمة بها

-23 يبلغ مجموع تكلفة المشروع 20.07 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات. ومصادر التمويل هي: الصندوق (72.6 في المائة)، والحكومة (22.3 في المائة)، والمستفيدين (5.1 في المائة). وسيقدم الصندوق قرضاً يبلغ نحو 14.56 مليون دولار أمريكي تقريباً، وتقدم الحكومة مبلغ 4.47 مليون دولار أمريكي، منها 3.50 مليون دولار أمريكي من مشروع التنمية الريفية للمنطقة الوسطى- المراحل الثانية. سيتم تحويله إلى المشروع الجديد؛ وسيقدم المستفيدين مساهمات عينية تقدر بمبلغ 1.04 مليون دولار أمريكي لاستخدامها في مشروعاتهم الإنتاجية.

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

-24 تشمل الفوائد الرئيسية ما يلي: (i) تحويل أنشطة الكفاف التقليدية إلى أعمال تجارية مستدامة تستطيع الحصول على موارد استثمارات وائتمان وأسواق؛ (ii) زيادة فرص التوظيف والدخل وتعزيز الأمن الغذائي؛ (iii) انخفاض مدى تدهور الأرض ومدى تعرُّض البيئة للكوارث الطبيعية؛ (iv) توسيع نطاق البنية التحتية وأسواق الخدمات المالية الريفية؛ (v) تعزيز التنسيق القطاعي والحوار السياسي للصندوق الأوسع نطاقاً.

الجدوى الاقتصادية والمالية

-25- سينستثمر معظم الموارد في مشاريع إنتاجية، وإصلاح قطع الأرضي، والأعمال التجارية الريفية، والتدريب في الأمور ذات العلاقة، لفائدة المستفيدين المستهدفين فائدة مباشرة. وقد أجري تحليل منهجي، أخذ في الاعتبار إدخال وحدات الإنتاج والمؤسسات الصغيرة النموذجية في سلسلة القيمة (باستثمارات من المشروع أو بدونها). وتبيّن هذه النماذج لأنشطة المدرة للدخل أن الاستثمارات المراد تمويلها مرحبة. وتكون القيمة الراهنة الصافية لمجموع الاستثمارات إيجابية، مع معدل مردود داخلي مقداره 23.6 في المائة.

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

-26- يشمل المشروع اكتساب المستفيدين والكيان المنفذ ونشرهم لخبرات التنفيذ وإدارة المعرفة. وسوف تتاح مواد وأنشطة التدريب والاتصال والرصد والتقييم في منشورات مطبوعة ورقمية وفي صفحات موقع مخصصة على شبكة الإنترنت. وستقام صلات مؤسسية مع مشاريع الصندوق الجاري والبرامج الإقليمية ومع المغتربين من أبناء السلفادور في الولايات المتحدة الأمريكية.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

-27- يقدم المشروع الابتكارات التالية: (i) استراتيجية ذات شعبتين تعزز الشمول في التنمية والتحديث الريفي لدى المجتمعات المحلية والأقاليم، باستخدام لُهُجَّ تدخلات موجَّهة إلى مستوياتها الإنمائية المحددة؛ (ii) صياغة خطط إنمائية تجريبية تشاركيّة للبلديات ومستجمعات المياه الصغيرة؛ (iii) عقد اتفاقيات بين أصحاب الأرضي والمستأجرين لتنظيم استثمارات ذات فائدة متبادلة واستثمارات لإصلاح الأرضي على مستوى المزرعة؛ (iv) تحقيق وفورات ونماذج استثمارية قائمة على أساس الحالات.

نهج توسيع النطاق

-28- تستجيب استراتيجية التدخل المزدوج للمشروع ونماذج التدخل الجديد للقيود الإنمائية الأوسع نطاقاً في المناطق الأخرى من البلد. وإن المعرفة المكتسبة من خلال التنفيذ المبكر للمشروع، مثل تخطيط مستجمعات المياه الصغيرة التجريبية، ستمكن من تكرار المشروع وتوسيع نطاقه لشمول أماكن أخرى في السلفادور وفي بلدان أخرى في الإقليم الفرعى المنتشر في أمريكا الوسطى.

باء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

-29- مع أن المشروع ذو أولوية للحكومة، فهو يواجه خطورة واحدة كبيرة: وهي أن فعالية قروض المشاريع السابقة كان يعيقها تأخير تصديق الجمعية الوطنية على اتفاقيات القروض. ويستدعي تخفيف حدة هذه الخطورة الرئيسية توجيه المعلومات عن أهداف المشروع ونطاقه باستمرار إلى الكيانات الرئيسية، السياسية منها وكيانات اتخاذ القرارات.

التصنيف البيئي

- 30- عملاً بإجراءات الصندوق للتصنيف البيئي، صُنف البرنامج في الفئة التشغيلية "باء"، من حيث أنه يُستبعد أن يكون له أي أثر بيئي سلبي كبير.

كاف - الاستدامة

- 31- ستتوقف استدامة منجزات المشروع والخدمات التي يسهمها المشروع، بصورة رئيسية، على قدرة منظمات المستفيدين وجمعياتهم الاقتصادية على إدارة استثماراتهم/مبادراتهم التجارية، وعلى الاتصال اتصالاً فعالاً مع القطاعين العام والخاص. وستكون مؤسسة التخطيط المحلي التشاركي آلية ملموسة يمكن بواسطتها تحقيق استدامة الاستثمارات العمومية واستثمارات المشروع على صعيد المجتمع المحلي. وكذلك تعد أوجه التركيز على التنسيق القطاعي، وتعزيز المؤسسات، وصياغة برنامج وطني للتنمية الريفية، مكونات أساسية في استدامة الأنشطة بعد اكتمال المشروع.

ثانيا - الوثائق القانونية والسندي القانوني

- 32- ستشكل اتفاقية قرض المشروع بين جمهورية السلفادور والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترض إلى المقترض. وترتدي رفق هذه الوثيقة الضمانات الهمة المدرجة في الاتفاقية المتقاوض بشأنها، باعتبارها الملحق.
- 33- جمهورية السلفادور مخولة بموجب قوانينها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 34- إني مقنع بأن القرض المقترض يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا - التوصية

- 35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترض بموجب القرار التالي:
- قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السلفادور قرضاً بعملات متعددة بما لا يتجاوز تسعه ملايين وخمسمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (9 500 000) ووحدة حقوق سحب خاصة، يستحق في أو قبل ثمانية عشرة سنة من تاريخ إعلان نفاذ القرض على أن يوافق أقرب تاريخ محدد، وألا يتتجاوز 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2029؛ بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري في السنة، كما يقرره الصندوق سنوياً، ويكون وفقاً لشروط وأوضاع مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة في هذه الوثيقة.

لينارت بو غه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية قرض المشروع المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 10 سبتمبر/أيلول 2007)

ممارسات مكافحة الافات

- 1 ستضمن الحكومة ألا تشمل مبiddات الآفات التي يتم توريدتها في إطار المشروع أية مبiddات تحظرها منظمة الأغذية والزراعة أو تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة".

حماية الموارد

- 2 ستتخذ الحكومة كافة الإجراءات المعقولة لضمان الالتزام بجميع الأعراف القانونية السائدة فيما يخص حماية المياه والغابات والحياة البرية في منطقة المشروع. كذلك فإنها ستبذل كل جهد ممكن لضمان استدامة المشروع بدون أية آثار سلبية على البيئة.

الرصد والتقييم

- 3 ستنشأ وحدة للرصد والتقييم ضمن وحدة تنسيق المشروع. وستعد وحدة الرصد والتقييم تعريف المهام الخاصة بإلقاء دراسة خط الأساس (بما في ذلك المؤشرات من نظام إدارة النتائج والأثر). ول بهذه الغاية سيتم التعاقد مع مؤسسة مستقلة تشرف عليها وحدة تنسيق المشروع. وستتوفر وحدة الرصد والتقييم لكل من مدير المشروع ولحنته التوجيهية تقييما سنويا يتضمن تحليلًا لكل مكون من المكونات كما يتضمن جميع الإجراءات التصحيحية الضرورية. وستقوم وحدة تنسيق المشروع بالرصد في حين سيتم التعاقد مع جهة خارجية لإلقاء التقييم. وسيكون الإشراف على الإدارة الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من أنشطة المشروع.

التمايز بين الجنسين

- 4 ستضمن الحكومة مساهمة المشروع بالحد من انعدام المساواة بين الجنسين في منطقة المشروع. كما ستتضمن إجراء الأنشطة التشغيلية للتمايز بين الجنسين في ظل المشروع والحفاظ على المساواة بين الجنسين في جميع الفرص التي قد يخلفها المشروع. وسيشرف أخصائي التمايز بين الجنسين على التدريب وأ/أو حملات رفع الوعي بقضايا الجنسين بين المنظمات المجتمعية والأسر المستقيدة، علاوة على جميع أنشطة المشروع حيث يكون من الضروري الإبقاء على مساواة واضحة بين الجنسين. وستشكل النساء 20% على الأقل من موظفي المؤسسات المتعاقد معها لأغراض الدعم التقني. وستتضمن أنشطة المساواة بين الجنسين: (أ) المساواة بين الجنسين في عملية تنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ (ب) العمل على إدماج الرجال والنساء في الريف تحت ظروف متساوية في المبادرات الاقتصادية؛ (ج) تعزيز مشاركة النساء والرجال في الريف تحت ظروف متساوية في إدارة الموارد الطبيعية. وخلال فترة تنفيذ المشروع سيكون لكل مكونه استراتيجية تدخل مختلفة لكل من الأسر التقليدية وتلك التي ترأسها النساء. علاوة على ذلك، يجب أن تكون تركيبة وحدة تنسيق المشروع متسمة بالمساواة بين الجنسين مع امتلاكها للقدرة والخبرة الضرورية لتنفيذ استراتيجيات ومنهجيات المشروع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

السكان الأصليين

-5 ستتضمن الحكومة إسهام أولئك الذين لديهم تقاليد ثقافية عريقة من السكان الأصليين واستفادتهم بشكل كامل من أنشطة المشروع. كذلك فإنها ستضمن احترام مصالحهم خلال فترة التنفيذ. ولهذه الغاية، ستتضمن الحكومة:

(أ) تنفيذ المشروع بما يتفق مع أحكام التشريع الوطني المتعلق بالسكان الأصليين المستفيدون من المشروع؛

(ب) تمثيل مجتمعات السكان الأصليين بصورة كافية في أنشطة المشروع؛

(ج) إسهام مجتمعات السكان الأصليين المستفيدون من المشروع في حوار السياسات والتسيير المحلي.

الإعفاء من الضرائب

-6 ستغطي الحكومة جميع مستوررات المشروع ومشترياته وإمداداته من جميع السلع والأعمال الهندسية المدنية والخدمات التي تمول من حصيلة القرض من جميع الضرائب. وستعتبر هذه الإعفاءات جزءاً من التزام الحكومة بتوفير الأموال النظيرة للمشروع.

الأموال النظيرة

-7 ستغطي أموال الحكومة جميع المساهمات التي تتطلبها التشريعات الوطنية وجميع الرسوم والضرائب على مستوررات السلع والأشغال العامة والخدمات المشتراء من حصيلة القرض.

التأمين على الموظفين

-8 ستضمن الحكومة التأمين على موظفي المساهمات التي تتدبرها التشريعات ضد الحوادث والمخاطر الصحية بما يتماشى مع الممارسات السليمة في مجال الأعمال.

التديليس والفساد

-9 ستخطر الحكومة الصندوق، وعلى الفور، بأي إدعاءات أو مخالف من وقوع تدليس وأو فساد فيما يتعلق بالمشروع مما قد تكون على علم به.

التوريد والتعاقد مع الإسهام المجتمعي

-10 يمكن لرابطات أو مجموعات تتمثل بمعايير الاختيار المنصوص عليها في التشريعات التشغيلية لصناديق الاستثمارات المشتركة أن تورد السلع وتقوم بأعمال البنية الأساسية وتنعقد للحصول على الخدمات وتنفذ أنشطة المشروع بموارد القرض من خلال اتفاقيات أو قروض تبرمها هذه المنظمات مع وحدة تنسيق المشروع.

التعليق

-11 (أ) سيعلق الصندوق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض إذا لم تتم مراجعة الحسابات المطلوبة بصورة مرضية في غضون ستة أشهر من التاريخ الموضوع لها.

(ب) يحق للصندوق تعليق حق الحكومة، جزئياً أو كلياً، في طلب سحوبات من حساب القرض في حال وقوع أي من الحالات المنصوص عليها أدناه:

- (i) إذا ما تمت تتحية مدير المشروع من منصبه بدون موافقة مسبقة من الصندوق؛
- (ii) إذا ما قرر الصندوق أن فوائد المشروع المادية لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة؛
- (iii) إذا ما تم إلغاء أو تعليق أو إيقاف أو تحريف أي من بنود اتفاقية القرض التي تنص على إحداث حساب أمانة المشروع بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وإذا ما اعتبر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التحريف كان له، أو من شأنه أن يكون له، أثر مادي سلبي على المشروع؛
- (iv) إذا ما تم إلغاء أو تعليق أو إيقاف أو تحريف أي من بنود التشريعات الخاصة بصناديق الاستثمار المشترك بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التحريف كان له، أو من شأنه أن يكون له، أثر مادي سلبي على المشروع؛
- (v) إذا ما تم إلغاء أو تعليق أو إيقاف أو تحريف الدليل التشغيلي للمشروع أو أي من بنوده بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وإذا ما اعتبر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التحريف كان له، أو من شأنه أن يكون له، أثر مادي سلبي على المشروع؛
- (vi) إذا ما لم يتم التوريد والتعاقد بما يتفق مع اتفاقية قرض المشروع؛
- (vii) إذا ما قصرت الحكومة في أداء أي من تعهداتها المنصوص عليها في اتفاقية القرض، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التقصير كان له، أو من شأنه أن يكون له، أثر مادي سلبي على المشروع؛
- (viii) إذا ما علم الصندوق أو أخطر الحكومة بوقوع ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالحكومة والمشروع؛

الشروط السابقة للسحب

- 12- (أ) لن تتم أية سحوبات من حساب القرض ما لم: (i) تقم وزارة الزراعة بفتح الحساب الخاص وحساب المشروع حسب الأصول؛ (ii) ما لم يتم إيداع مخصص الميزانية للسنة الأولى من المشروع بما مقداره 13 000 دولار أمريكي على الأقل في حساب المشروع.
- (ب) علاوة على الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه، لن تتم أي سحوبات من تلك المنصوص عليها في اتفاقية القرض ما لم (i) يتم تسليم دليل التشغيل المصدق عليه إلى الصندوق؛ (ii) يوافق الصندوق على خطة العمل السنوية للسنة الأولى من المشروع؛ (iii) يتم التوقيع على عقد لإدارة الخدمات مع منظمة دولية؛

(ج) وفيما يتعلق بالنفقات المحددة في اتفاقية القرض المتعلقة بصناديق الاستثمار المشتركة للتحديث والتنمية الريفية، وبالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه، لن يسمح بأي سحوبات ما لم (i) يصادق الصندوق على التشريعات الخاصة بصناديق الاستثمار المشتركة؛
(ii) إنشاء لجنة صندوق الاستثمار المشتركة على النحو الذي يرتضيه الصندوق.

الشروط المسبقة للنفاذ

- 13- ستدخل اتفاقية القرض حيز النفاذ عند الإيفاء بالشروط المسبقة التالية:
- (أ) إنشاء وحدة تنسيق المشروع حسب الأصول؛
 - (ب) تعيين مدير المشروع حسب الأصول من قبل وزارة الزراعة مع الموافقة المسبقة من الصندوق؛
 - (ج) توقيع اتفاقية القرض حسب الأصول على أن يكون التوقيع والأداء المتصلين بها من طرف الحكومة قد فوض بهما وصودق عليهما من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛
 - (د) أن تسلم الحكومة الصندوق رأياً قانونياً موائماً صادراً عن المستشار القانوني في مديرية الائتمان العام والاستثمارات، أو أي مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق، على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلاً ومضموناً.

Key reference documents

Country reference documents

Constitución de la República de El Salvador
Ley del Medio Ambiente (Decreto 233, mayo de 1998)
Plan de Gobierno 2004-2009: País Seguro
Documento de la Cuenta del Reto del Milenio – El Salvador. Desarrollo Sostenible para la Zona Norte
Encuesta de Hogares de Propósitos Múltiples, Dirección General de Estadísticas, Ministerio de Economía (2005)
Política de Endeudamiento Público, 2004-2009, Dirección General de Inversión y Crédito Público, Ministerio de Hacienda, San Salvador, septiembre de 2004.
Informe sobre Desarrollo Humano – El Salvador 2005. Una mirada al nuevo nosotros. El impacto de las migraciones. Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo Indicadores Municipales sobre Desarrollo Humano y los Objetivos de Desarrollo del Milenio. Informe 262. Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo (2005)
Perfil de los Pueblos Indígenas de El Salvador (Banco Mundial-RUTA-CONCULTURA, 2000)
Informe de Resultados del Proyecto de Desarrollo Rural para la Región Central (PRODAP II) – 2001-2006

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
Country Strategic Opportunities Paper
Administrative Procedures on Environmental Assessment
IFAD – Rural Finance Policy
IFAD – Rural Microenterprise Policy
IFAD – Targeting Policy

Logical framework

OBJECTIVE HIERARCHY	KEY PERFORMANCE INDICATORS AND TARGETS	MONITORING MECHANISMS AND INFORMATION SOURCES	ASSUMPTIONS/ (RISKS)
Goal Poverty among the rural population in communities and municipalities of the Central and Paracentral Regions is significantly reduced	<ul style="list-style-type: none"> Percentage of households that increase their index of household assets ownership (RIMS anchor indicator) Percentage reduction of children malnutrition (RIMS anchor indicator) 	<ul style="list-style-type: none"> Baseline, midterm and completion surveys El Salvador's Human Development Report (UNDP) 	
Project Purpose The rural poor in the Central and Paracentral Regions build their human and social capital and increase their production, employment and income, while rehabilitate and manage natural resources rationally, in the context of consolidated rural development implementation structures.	<ul style="list-style-type: none"> 33 000 direct beneficiaries take part of project's integral development processes and investments, including at least 30% rural women; 490 groups, organizations and association for community development (ADESCOs) improve their organizational and self-management capacities; 200 women in management committees; 	<ul style="list-style-type: none"> RIMS impact survey implemented at 1st year, before mid-term and before completion Mid-term and final evaluations Regular M&E reports 	The Government's agenda for rural development/ poverty reduction maintains its stated high priority
Human and Social Capital Development Output 1 The participation, decision-making and managerial capacities of rural/indigenous communities, producer associations and service providers are all strengthened, triggering off an integral community-centred and self-managed development process aimed both at inclusive development and rural modernization.	<ul style="list-style-type: none"> 50 community groups trained on integral community development management; 100 organizations consolidated in community development and/or economic-activities by type; 50 cantones count with integral microwatershed development plans; 2 000 rural women and youth trained in personal growth/ self esteem. 	<ul style="list-style-type: none"> Baseline study report Regular M&E reports Social audit reports Mid-term and final evaluations Municipal records/ archives Documents and records of organizations 	Resources from central government are properly budgeted and channelled to municipalities. Resources allocated to development-triggering investments generate concurrent action
Sustainable Production and the Rehabilitation and Management of Natural Resources Output 2: The sustainable and competitive production capacities of associations for community development (ADESCOs), family production units and producer organizations are effectively supported and enhanced. Output 3: The beneficiary rural/indigenous populations take on improved sustainable production and rehabilitation technologies, contributing to reverse natural resource degradation at farm and micro-watershed levels.	<ul style="list-style-type: none"> 9 000 beneficiaries access project-promoted technical assistance services; 150 organised producer groups, ADESCOs, implementing projects under agro-ecologically and sound business plans; 40 producer organizations involved as (co-implementing) technical service providers; 120 community technical agents (<i>Productores inductores comunitarios – PICs</i>) providing assistance to organised groups. 4 000 beneficiaries access technical assistance on sustainable production and NR rehabilitation (at least 1300 women); 50 land rehabilitation agreements between sharecroppers/renters and landowners; 10 microenterprises producing/ commercialising planting material/ seedlings; 3 000 hectares of rehabilitated land through soil and water conservation. 	<ul style="list-style-type: none"> Baseline study report Regular M&E reports Social audit reports Mid-term and final evaluations Documents and records of organizations / service providers Municipal records/ archives GIS mapping 	Prolonged adverse climatic conditions, i.e., erratic and/or heavy rainfall or extended dry season do not harm extensively project results
Business and Rural Micro-Enterprise Development Output 4: Organized beneficiaries develop and strengthen their entrepreneurial capacities, establishing and modernizing competitive rural businesses and microenterprises (agricultural and otherwise) both for local and external markets, from a value chain perspective.	<ul style="list-style-type: none"> 490 rural microenterprises (agricultural and otherwise) created and operating through business plans, (at least 30% by women/ youth); 5,600 beneficiaries trained on production/ transformation-related abilities; 25 rural enterprises created by rural women and youth, consolidated. 	<ul style="list-style-type: none"> Baseline study report Regular M&E reports Mid-term and final evaluations Business plans documents Documents and records of microenterprises 	Comparative advantage for selected export products, maintained
Rural Financial Services Output 5: Access to credit and financial services by project beneficiaries is facilitated for production, transformation, commercialization and export.	<ul style="list-style-type: none"> US\$3.5 million channelled through the Rural Financial Intermediation Trust Fund; 10 financial intermediaries with 20 new local branches, expanding financial services to 20 thousand people from 33 municipalities; 5 000 active savers at project completion; 5 000 active credits at project completion. At least 45% to women, and 10% to youth; 	<ul style="list-style-type: none"> Baseline study report Regular M&E reports Mid-term and final evaluations Trust Fund documents 	Rural financial intermediaries, committed to rural poor development, exist in the project area
Project Coordination and Institutional Strengthening for Rural Development Output 6: The technical, operational and inter-institutional coordination capacities of the Project Coordination Office (PCO), are strengthened and consolidated.	<ul style="list-style-type: none"> The national rural development forum facilitates the constitution of a Salvadoran council for rural development, with the participation of government institutions, civil society representatives (at least 30%) and development agencies (at least 20%). By end of third year, national programme for rural development and modernization, formulated. 90 technical and management staff sensitised and trained on key rural development-related themes (from IFAD-financed and other projects). 	<ul style="list-style-type: none"> Baseline study report Regular M&E reports Social audit reports Mid-term and final evaluations Minutes of Rural Development Forum meetings. 	Ministry of Agriculture implements organizational changes to adapt to new project requirements

